السودان: توقيف أعضاء من هيئة دفاع المتهمين في انقلاب الإنقاذ

ألقت السلطات في السودان القبض على المحامين بحزب المؤتمر الشعبي، ابوبكر عبد الرازق، وعبد الحميد عوض، على ذمة الدعوى الجنائية المقيدة من السلطة القضائية، بتهم إشانة السمعة والإساءة والسباب.

وكشفت المحامي أبوبكر عبد الرازق لصحيفة "الانتباهة" السودانية بأنه تم اقتياده من داخل قاعة محاكمة مدبري انقلاب 89م المنعقدة بالأدلة الجنائية، إلى قسم شرطة الشرقي على ذمة البلاغ. وأوضح عبد الرازق، أن السلطة القضائية فوضت قاضي محكمة الإستئناف أحمد صديق نايل على، فتح البلاغ ضده وبقية المحامين المتهمين، وهم المحامون (كمال عمر عبد السلام، أبوبكر عبدالرازق، وعبد الحميد عوض الكريم) تتهمهما بمخالفة نص المادة (159) إشانة السمعة والمادة (160) الإساءة والسباب. وذكر أن السلطة القضائية دونت ضدهما البلاغ وذلك على خلفية بثهم المباشر (لايف) على منصات التواصل الاجتماعي في ديسمبر العام الماضي، والذي تحدث خلاله كل منهم فيه على حدة، معلقين خلاله على قرار رئيس هيئة محاكمة مدبري انقلاب الإنقاذ السابق قاضي المحكمة العليا عصام الدين محمد إبراهيم، الذي رفض طلباتهم بشطب الدعوى الجنائية لسقوطها بالتقادم وانتقدوا فيه القرار واعتبروه جديداً ومخالفاً لتاريخ الهيئة القضائية وسوابقها وتمت صياغته خارج وصف الإخراج القانوني.

الكيان الصهيوني لم يعلن موقفاً رسمياً من القدس حتى الآن

الانتخابات الفلسطينية بين نفوذ فتح وأطماع حماس

عزت حامد

تتواصل ردود الفعل الواسعة على الساحة السياسية الفلسطينية عقب حالة الجدال التي تعصف بهذه الساحة بشأن إجراء الانتخابات في مدينة القدس.

وفي هذا الإطار أبرزت تقارير صحفية بعض من التصريحات التي أدلى بها مؤخرا القيادي في حركة فتح جبريل الرجوب ، والذي أعلن عن دعمه وتأييده لإجراء الانتخابات الفلسطينية حتى وأن لم تشتمل على منطقة القدس الشرقية ، الأمر الذي دفع بالكثير من القيادات والمحللين إلى التأكيد على أن هذه التصريحات تشير إلى أن جبريل الرجوب يؤيد وبهذه النقطة الرأي الصادر من حركة حماس.

اللافت أن تصريحات الرجوب بشأن عدم إجراء الانتخابات في القدس اثارت ايضا تأييد الكثير من القيادات السياسية في حركة حماس ، وهي القيادات التي أعربت عن ارتياحها برأي الرجوب ، خاصة وأن بعض من القيادات السياسية في حركة المقاومة دعت إلى إجراء الانتخابات حتى وأن تم تجاهل إجراء الانتخابات في القدس الشرقية.

يذكر أن هذا الرأي والتوجه مختلف عن الرأي الرسمي الذي قدمته فتح وحماس معا بعد أجتماعات الفصائل في القاهرة ، حيث أعلنت المنظمتين إن الانتخابات في القدس الشرقية تمثل شرطا غير قابل للتفاوض على الإطلاق ، وهو ما يزيد من دقة هذه الأزمة.

بدوره قال الدكتور محمود ظاهر ، القيادي في المكتب السياسي لحركة حماس إن الحركة ليست على علم بأي قرار بتأجيل الانتخابات في حال عدم إجرائها في القدس الشرقية.

ونوه الظاهر أن بعض من الفصائل وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتفهم أن إجراء الانتخابات بدون القدس الشرقية قد يعرض قيادة الفصائل لانتقادات شديدة.

وفي هذا الصدد فإنه ورغم مخاطر تأجيل الانتخابات ، فإن الكثير من الفصائل ترى إمكانية تأجيل الانتخابات حال عدم شمولها لمدينة القدس ، الأمر الذي يزيد من دقة هذه الأزمة. ولم تعلن إسرائيل موقفاً رسمياً حتى الآن من قضية مشاركة أهل القدس الشرقية المحتلة في الانتخابات الفلسطينية المقررة في مايو /أيار، لكن الواضح أن تل أبيب لن توافق على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية المحتلة، ولا حتى بموجب اتفاقيات أوسلو، بحسب التقارير الإعلامية الإسرائيلية.

وتشير بعض التقارير إلى أن سلطات الاحتلال وعلى الأرجح لن تسمح بالتصويت في القدس الشرقية ولا بإجراء تجمعات انتخابية للمرشحين، وأصدر الاحتلال عدد من الإشارات في هذا الصدد. وجاءت الإشارة الأبرز على هذا التوجه في الأسبوع الماضي عندما فضت شرطة الاحتلال تجمعاً انتخابياً فلسطينياً حضره مسؤولون من حركة فتح في أحد فنادق المدينة واعتقلت اثنين من المسؤولين في الحركة واستجوبتهما ثم أطلقت سراحهما.

ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقررة يوم 22 مايو المقبل، بدأت أوساط شعبية وأهلية وخبراء فلسطينيون تقديم حلول للمضي قدماً وإجراء الانتخابات في القدس الشرقية رغم الموقف الإسرائيلي، مطالبين بنشر صناديق الاقتراع في القدس حتى لو تطلب ذلك الوصول إلى حالة "اشتباك" مع الاحتلال.

وقال خبراء قانونيون فلسطينيون في أحاديث إعلامية خلال الفترة الأخيرة إنه توجد آليات يمكن عبرها إجراء الانتخابات في القدس الشرقية، بينها نشر الصناديق في كنائسها ومساجدها وشوارعها، في خطوة تهدف إلى فرض التصويت في القدس الشرقية على إسرائيل بقوة الأمر الواقع.

يذكر أن عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، رئيس دائرة علاقاتها الدولية، قد صرّح بأن حماس تُقدّر احتمالية إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس تأجيل الانتخابات التشريعية بنسبة تصل إلى 40%.

وفتحت تصريحات أبو مرزوق الباب أمام سيناريوهات محتملة للحالة السياسية الفلسطينية في حال أصيبت بانتكاسة جديدة على الصعيد السياسي، تحديداً في هذا الظرف الإقليمي المعقد. وجاء حديث أبو مرزوق على هامش لقاء خاص عقده مع نخبة من الصحفيين الفلسطينيين على تطبيق (Clubhouse) للتواصل الصوتي.

وتطرّق القيادي في حماس في حديثه إلى أسباب تأجيل الانتخابات الفلسطينية، والتي تنحصر في أربعة عوامل وهي: عدم تشكيل الفريق الأمريكي الخاص بالمنطقة، وموقف إسرائيل وتدخلها في الانتخابات، وانقسامات فتح الداخلية، ومشاركة المقدسيين في الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً.

ففي هذا الصدد، قال الكاتب والباحث السياسي كريس دويل، في مقال له بصحيفة arabnews : إن المواجهات الحاصلة أخيرا في القدس تتعلق بصورة أو بأخرى بقضية الانتخابات ، خصوصا مع رغبة القوى السياسية بفلسطين في إجراء الانتخابات بها، والإصرار على عقد وتنظيم هذه الانتخابات بالقدس. كما أشار الكاتب، أن هناك حديثًا فلسطينيًا الآن، يؤكد أن الإصرار على وضع القدس في الانتخابات، والإصرار على شمولها بمراكز الاقتراع الانتخابية، سينعكس سلبًا ليس فقط على العملية الانتخابية، لكن على المنظومة السياسية بكاملها.

وفي ذات السياق، تشير صحيفة jns إلى أن الكثير من الفصائل ترى إمكانية تأجيل الانتخابات حال عدم شمولها لمدينة القدس، الأمر الذي يزيد من دقة هذه الأزمة، ولم تعلن إسرائيل موقفًا رسميًا حتى الآن من قضية مشاركة أهل القدس الشرقية المحتلة في الانتخابات الفلسطينية المقررة في مايو ، لكن الواضح أن تل أبيب لن توافق على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية المحتلة، ولا حتى بموجب اتفاقيات أوسلو.

ويتفق موقع thestar في هذه النقطة مع هذا التوجه، موضحا بدوره أيضا أن الخلاف حول القدس قد يعرقل الانتخابات الفلسطينية، مضيفا أن إجراء الانتخابات في القدس يحمل أهمية رمزية كبيرة للمطالبات الفلسطينية بالمدينة، موضحًا أن عدم إجراء الانتخابات في القدس سيقدم ذريعة للرئيس محمود عباس، لإلغاء الانتخابات التي من المتوقع أن يفقد فيها حزب فتح، السلطة والنفوذ.

ومع استعداد حركة حماس لتحقيق مكاسب، قد ترحب إسرائيل أيضًا بأي تأخير. ومع ذلك، قد يؤدي إلغاء التصويت إلى إشعال التوترات في مدينة شهدت اشتباكات في الأيام الأخيرة، وقد يؤدي إلى اضطرابات في أماكن أخرى من المناطق.

اشتباكات في القدس المحتلة

تشاووش أوغلو: لقاء مصري تركي في الأسبوع الأول من مايو

أكد وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، استمرار خطوات تطبيع العلاقات مع مصر وأن لقاء سيعقد على مستوى نواب وزيري الخارجية مطلع مايو المقبل.

جاء ذلك في مقابلة تلفزيونية على قناة "خبر تورك" التركية، تطرق فيها تشاووش أوغلو إلى العلاقات التركية المصرية. وقال الوزير التركي إنه تقرر مواصلة العلاقات بين البلدين على مستوى وزارتي الخارجية. ولفت إلى أن لقاء سيعقد على مستوى نواب وزيري الخارجية في الأسبوع الأول من مايو المقبل. وأوضح أنه سيلتقي لاحقا نظيره المصري سامح شكري، ويبحث معه تعيين السفراء وسبل الارتقاء بالعلاقات إلى نقطة أفضل في المستقبل.

وأشار إلى أنه التقى مع شكري أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2019، مضيفا بالقول: "لم تكن الظروف مؤاتية حينها وقد تحسنت الآن". وتابع: "اتفقنا في ذلك الوقت من حيث المبدأ ألا نكون ضد بعضنا البعض وخاصة في المنصات الدولية".

وذكر أنهم طلبوا ممن ينتهج خطابات ذات نبرة حادة داخل المعارضة المصرية في تركيا بضبط الخطاب الإعلامي قبل البدء في خطوات التطبيع. واستطرد: "تركيا تتعامل بحذر مع الخطابات ذات النبرة الحادة التي لا يمكن أن تقبل بها الدول الصديقة أو التي ستصبح صديقة، وليس من أجل مصر فقط". وأكد أن علاقات تركيا مع بلد ما لا ترتبط بحركة أو حزب سياسي أو شخص معين.

وتابع: "نحن نتعامل بأفضل طريقة مع الحكومات التي تصل عبر الانتخابات إلى سدة الحكم في تلك البلدان، كائنا ما كانت".

من ناحية أخرى، أكد تشاووش أوغلو أن جماعة "الإخوان المسلمين" حركة سياسية تسعى للسلطة عبر الانتخابات ولا يمكن تصنيفها منظمة إرهابية.

ولفت تشاووش أوغلو أن تركيا لم تعارض الانقلاب في مصر لأن "الإخوان" كانوا في السلطة في حينه، وأنها كانت ستتبنى نفس الموقف لو كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في السلطة وقام أحد غيره بانقلاب ضده.

وشدد على موقف تركيا المبدئي الرافض للانقلابات ضد أي كان. وقال إن "الإخوان المسلمين ليست منظمة إرهابية، بل حركة سياسية، تسعى للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات".

اللجنة الرباعية بشأن ليبيا تدعو لانسحاب المرتزقة بدون أي شروط

رحّبت اللجنة الرباعية بشأن ليبيا، التي تضم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بما وصفته بـ"التقدم الكبير" نحو دفع حل سياسي شامل في ليبيا، وعبّرت عن دعمها الكامل لجهود المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية لتنفيذ خارطة الطريق.

وبحسب موقع 218 الليبي حثت اللجنة في بيان أصدرته عقب اجتماع عُقد بدعوة من جامعة الدول العربية، حكومة الوحدة الوطنية على التمسك بالتزامها بتعيين النساء في ما لا يقل عن 30 % من المناصب التنفيذية العليا.

وأكدت اللجنة دعمها الكامل لإجراء الانتخابات الوطنية الليبية في 24 ديسمبر المقبل، كما جددت دعمها لدور المفوضية العليا للانتخابات في إتمام الاستعدادات اللازمة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وأدانت اللجنة "الانتهاكات المستمرة" لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا، مؤكدة أن كل تدخل عسكري خارجي في البلاد غير مقبول، داعية إلى انسحاب فوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية والمرتزقة من كامل الأراضي الليبية.

كما أشارت اللجنة الرباعية إلى الحاجة الملحة للتوصل إلى حل شامل ودائم للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في ليبيا.

فرنسا: هجوم روسيا على أوكرانيا لن يكون بلا عواقب

قالت وزارة الخارجية الفرنسية، إن شن روسيا هجوماً جديداً على سيادة أوكرانيا سيكون "غير مقبول"، ولن يكون "بلا عواقب".

وقال وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا في وقت سابق ، إن روسيا سيكون لها قريباً قوة قوامها أكثر من 120 ألفاً على حدود أوكرانيا، داعياً إلى فرض عقوبات اقتصادية غربية جديدة لردع موسكو عن "مزيد من التصعيد".

القضاء الجزائري يرفض الإفراج عن شقيق بوتفليقة

رفضت غرفة الاتهام بمجلس قضاء الجزائر، طلب الإفراج عن سعيد بوتفليقة شقيق ومستشار الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، الذي أجبر على التنحي في 2 (أبريل) 2019 بعد ضغط من الشارع وقيادة الجيش.

ويمثل سعيد بوتفليقة، أمام القطب الجزائي الاقتصادي والمالي التابع لمجلس قضاء الجزائر العاصمة، بتهم تبييض الأموال، والتمويل الخفي لحزب سياسي، بالإضافة إلى إخفاء عائدات متحصلة من جرائم فساد.

وأعلنت وزارة الدفاع الوطني في يناير الماضي، تحويل سعيد بوتفليقة إلى السجن المدني كونه يخضع للمتابعة في قضايا، بعدما برأه مجلس الاستئناف العسكري رفقة آخرين من تهمتي "التآمر بغرض المساس بسلطة قائد تشكيلة عسكرية"، و"المؤامرة بغرض تغيير نظام الحكم" بعد نقض الحكم من طرف المحكمة العليا.

داعش يسيطر على نقطة عسكرية ببادية الميادين السورية

هاجم عناصر من تنظيم داعش الإرهابي، نقطة عسكرية لقوات الجيش السوري في منطقة "تنفيسة أخضر مي" ضمن بادية الميادين بريف دير الزور الشرقي، وسيطر التنظيم على النقطة بدون أي مقاومة تذكر من قبل قوات الجيش والمسلحين الموالين له الذي فروا هاربين من النقطة بعد إطلاق التنظيم لعدة قذائف نوع "RBG".

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن التنظيم مكث في النقطة العسكرية لساعات قليلة وصادر أسلحة وذخيرة وانسحب إلى عمق البادية بعد ذلك.

وأكد المرصد السوري، أن "الحملة الأمنية الجديدة لكل من القوات الروسية وقوات "الفيلق الخ" المدعوم من قبلها، تتواصل ضد تنظيم داعش انطلاقاً من بادية دير الزور الجنوبية وصولاً إلى السخنة ومناطق أخرى بريف حمص الشرقي ضمن البادية أيضاً، حيث تقوم تلك القوات بتمشيط المناطق بحثاً عن عناصر التنظيم الذين ينشطون بشكل كبير في عموم البادية السورية، وتترافق الحملة الجديدة التي بدأت يوم الإثنين الماضي مع ضربات جوية مكثفة، إذ تواصل المقاتلات الروسية تنفيذها لغارات مكثفة على المناطق آنفة الذكر، مستهدفة كهوف ومغر وأوكار قد يكون عناصر التنظيم يتحصنون داخلها، يأتي ذلك بعد أن تمكنت الطائرات الروسية من قتل 35 من عناصر تنظيم داعش الإرهابي على مدار الأيام القليلة الماضية، 9 منهم في بادية دير الزور المتداخلة مع حمص، والبقية أي –26– قتلوا بالقصف على منطقة جبل أبو رجمين وبادية السخنة والمناطق الواقعة شمال شرق تدمر".

إثيوبيا تقترح اجتماعاً للاتحاد الإفريقي لإنهاء جمود مفاوضات السد

سد النهضة

اقترحت إثيوبيا، عقد اجتماع للاتحاد الإفريقي من أجل إنهاء جمود مفاوضات سد "النهضة" بين أديس أبابا والقاهرة والخرطوم.

وقالت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان اطلعت عليه الأناضول: إن "إثيوبيا ترى أن الطريق إلى الأمام في مفاوضات سد النهضة هو أن تطلب من رئيس الاتحاد الإفريقي فيليكس تشيسكيدي، الدعوة إلى اجتماع لإنهاء الجمود بشأن مفاوضات سد النهضة".

ونقل البيان رد رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد علي، على رسالة نظيره السوداني عبد الله حمدوك في 13 أبريل الجاري، قائلا إن "افتراض فشل عملية التفاوض ليس صحيحا لأننا رأينا بعض النتائج الملموسة بما في ذلك توقيع إعلان المبادئ".

وفي 23 مارس 2015، وقعت مصر والسودان وإثيوبيا إعلان مبادئ سد النهضة، وهو اتفاق إطاري لإثبات حسن النوايا.

وفي 13 أبريل الجاري، دعا حمدوك في رسالة وجهها إلى نظيريه المصري مصطفى مدبولي، والإثيوبي آبي أحمد، لعقد اجتماع ثلاثي مغلق خلال 10 أيام لتقييم مفاوضات سد النهضة.

وأوضح بيان الخارجية الإثيوبية، الصادر ، أن "الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء الإثيوبي استشهدت أيضا باجتماع كينشاسا، والتفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن استئناف المفاوضات الثلاثية المتوقفة التي يقودها الاتحاد الإفريقي".

وفي 6 أبريل الجاري، انتهت جولة مفاوضات في كينشاسا، عاصمة الكونغو الديمقراطية، من دون "إحراز تقدم"، بحسب بيانين للخرطوم والقاهرة، وتمسك أديس أبابا بالملء الثاني دون التوصل إلى اتفاق أولا.

وتصر أديس أبابا على ملء ثان للسد بالمياه، في يوليو المقبل، حتى لو لم تتوصلً إلى اتفاق.

فيما تتمسك مصر والسودان بالتوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي يحافظ على منشآتهما المائية، ويضمن استمرار تدفق حصتيهما السنوية من مياه نهر النيل.